نقاش نظري حول تناقضات "المسعى الديمقراطي" و"شرعية الدولة" في المجال السياسي العربي

A theoretical discussion about the contradictions of the "democratic endeavor" and "the legitimacy of the state" in the Arab political sphere

نورالدين دخان [1]، أمينة مزراق [2]

[1] جامعة المسيلة، مخبر العلوم السياسية (الجزائر)، dakhane.noureddine@gmail.com

[2] جامعة المسيلة، مخبر العلوم السياسية (الجزائر)، mezragamina@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/02 تاريخ القبول: 2022/01/19 تاريخ النشر: 2022/11/14

الملخص:

نسعى من خلال مقالنا هذا إلى البحث في ثنائية الديمقراطية وشرعية الدولة في المجال السياسي العربي، وذلك على اعتبار أن هذه الثنائية تندرج ضمن أكثر الثنائيات غير المشبعة بحثا ضمن الأدبيات التنظيرية لظاهرة الديمقراطية في المجال السياسي العربي، حيث يتم تفسير وربط فشل ونكوص الديمقراطية ضمن هذا المجال بعديد المتغيرات والمبررات إلا مبرر الدولة ومدى شرعيتها. ولعل هذا ما يفرض علينا فتح نقاش جدي لكشف حدود العلاقة القائمة بين الديمقراطية وشرعية الدولة في المجال السياسي العربي، وذلك انطلاقا من افتراض رئيسي مفاده فقدان نموذج الدولة العربية لمفهوم الشرعية بشقيها، أي شرعية الوجود ذلك أن هذا النمط من الدولة قد ولد فاقدا للشرعية، وكذا شرعية البقاء والاستمرار، حيث نجد أن الدولة العربية وعلى مر مراحل تطورها المختلفة قد بقيت عاجزة عن تطوير مصادر جديدة للشرعية تكسب من خلالها رضا وقبولا في أعين مواطنيها، وهو الوضع الذي يزداد تعقيدا في ظل تبني هذا النموذج للدولة للمفهوم الديمقراطي الذي يقتضي بالضرورة الفصل المسبق في هذه المسألة كشرطية لنجاحه كمسار وهو التلازم– بين الديمقراطية وشرطية شرعية الدولة – الذي أثبتته كحقيقة، تجربة نموذج الدولة في المجال السياسي الغربي.

الكلمات المفتاحية: الدولة، السلطة، الشرعية، المجال السياسي العربي، الديمقراطية.

Abstract:

We seek through this thesis to dig in the bilateral democracy and the legitimacy of the state in the Arab political field, on the base that this bilateral is included within the most important non-saturated diodes searching throughout the literary theory of the democracy phenomenon in the Arab political field which is related to the failure of fib democracy within this domain with several variables and justifications except the state's justification and its legitimacy. Perhaps that's what leads us to open a serious discussion in order to reveal the limits of the relationship between democracy and the legitimacy in the Arab political field, according to a fundamental assumption which is the lack of the Arab state model for the concept of legitimacy in its two parts, Which is the legitimacy of existence so this type of state was created without legitimacy, as well as the continuity and the survival of the legitimacy, where we find that the Arab state throughout the various stages of its development has remained unable to develop new sources of legitimacy from which it gains satisfaction and acceptance of the citizens. This situation is getting increasingly complex on the light of the adoption of this model state democratic concept which already requires to solve this matter as a condition for its success as a path which is a correlation -between democracy and legitimacy of the state-Which was proved the experience of the state model in the western political world.

key words: State, power, legitimacy, Arab political sphere, democracy.

المؤلف المرسل: نورالدين دخان، **الإيميل:** dakhane.noureddine@gmail.com

مقدمة:

لقد بات من أهم سمات نمط الدولة العربية المعاصرة، استعصاؤها عن الممارسة الديمقراطية، وهو الاستعصاء وليد قدرتها الاستثنائية على تطوير واستحداث عديد الدعائم والأسس التي تضمن لها التكيف والتعاطي الحذر مع المسألة الديمقراطية دون المساس بجوهرها التسلطي والاستبدادي في البقاء والاستمرار، حيث تفتقر جميع الدول العربية في العموم إلى الخبرة الديمقراطية ذلك أن الأغلب الأعم منها لا يتوفر على إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية.

وهي الإمكانية التي يتفق حولها عديد الباحثين في هذا المجال ويختصرونها في فقدان نموذج الدولة العربية القائمة لمفهوم الشرعية، وهي أزمة ليست وليدة الحاضر بل هي نتاج سياق تاريخي حضاري وتراثي، ذلك أن مجتمعاتنا العربية تاريخيا قد عرفت اضطرابات عميقة نتيجة سوء السياسة، لكن ما تعانيه اليوم يكاد يتهدد وجودها ذاته في ظل سيادة نموذج الدولة/السلطة، التي لم تفصل بعد في مسألة هويتها فيما إذا كانت قومية أم إسلامية أم وطنية أم قطرية، إلا أنها فصلت بدلا من ذلك في أن تكون قوة مجردة تسعى لافتراس مجتمعاتها.

ويأتي هذا الواقع متناقضا مع الأصل في شرعية الدولة الذي توصلت إليه المجتمعات الغربية الحديثة والتي أصبحت تقتضي تحول الدولة إلى فكرة: أخلاقية، إيديولوجية فذلك التحول هو الذي يؤسس لشرعيتها ويؤسس لقوتها الحقيقية ولتقبلها في مجتمعاتها، حيث تجمع الأدبيات السياسية على أن لا استقرار فعليا في السياسة والمجتمع بدون توافر شرطية شرعية الدولة، وهي الشرطية التي تزداد إلحاحا إذا ما تعلق الأمر بمسألة الانتقال إلى الديمقراطية، ولعل هذا ما يؤدي بنا عربيا إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف تستطيع الدولة في المجال السياسي العربي أن تتعاطى مع المفهوم الديمقراطي وأن تفرض هيبتها في نظر مجتمعاتها بما يضمن لها بقاءها واستمرارها في ظل فقدانها لشرعية وجودها؟

التساؤلات الفرعية:

– ما هو الوضع الذي تحتله الدولة العربية تجاه مفهوم الشرعية؟

– ماهي السندات التي تراهن عليها الدولة العربية لبقائها في ظل فقدانها لمفهوم الشرعية؟

– كيف يتعاطى هذا النموذج للدولة القائم في المجال السياسي العربي مع المفهوم الديمقراطي؟

– هل يمكن للديمقراطية أن تنجح في ظل نموذج دولة فاقدة للشرعية؟

الفرضيات:

– الدولة القائمة ضمن المجال السياسي العربي هي نمط لدولة فاقدة لشرعية الوجود ولشرعية البقاء والاستمرار.

– رهان الدولة العربية على تقوية وتكثيف استخدام السلطة على المجتمع من أجل الحفاظ على بقائها، مبرر ضمن حالة التخوف الدائم للنظام السياسي فيها، من المجتمع باعتباره نقيضا له ومن مطالبته بحقه في الانفتاح والإصلاح والمشاركة في صنع القرار.

– تمكن نموذج الدولة/السلطة القائمة في المجال السياسي العربي من تطوير آليات ذات قدرة عالية من التكيف هو ما يضمن لها التعاطي مع المفاهيم المتناقضة مع منطقها في الاستمرار على غرار المفهوم الديمقراطي.

– الدولة الشرعية شرطية أجمعت حولها الأدبيات التنظيرية لمسألة الانتقال الديمقراطي، والتي لا مجال لنجاح الديمقراطية إلا بحضورها والفصل المسبق فيها.

لقد أصبح من الشائع على مستوى الأدبيات التنظيرية لظاهرة الدولة في المجال لسياسي العربي استخدام اصطلاحات الاستثناء والاستعصاء والتي تختصر تفسير ظاهرة استمرار فشل الديمقراطية ضمن هذا المجال، ولعل هذا ما أدى إلى أن أصبحت عديد المقاربات والمداخل المفسرة لهذا الوضع تتسم بقدر كبير من السطحية.

ولعل هذا ما يفرض علينا البحث عن تفسير جوهري وأكثر عمقا للظاهرة من منطلق التركيز على زاوية شرعية الدولة العربية في حد ذاتها، والتي تعتبر من ضمن المسائل المتجاوزة والمسكوت عنها والتي لم تنل كبير الاهتمام في الجانب التنظيري لظاهرة الديمقراطية عربيا، ولعل هذا ما أدى بنا الى تركيز البحث في هذا المقال على ثنائية الديمقراطية في مقابل شرعية الدولة في المجال السياسي العربي، وذلك انطلاقا من اعتبار:

"نموذج الدولة القائم ضمن المجال السياسي العربي نموذجا فاقدا لشرعية الوجود ولشرعية البقاء والاستمرار"

1- الدولة وأصل الشرعية في المجال السياسي العربي:

لا شك في أن أهم ما يميز نموذج الدولة القائم ضمن المجال السياسي العربي، هو حضور البنية القبلية وترسخها كحقيقة غير قابلة للتجاوز في المجتمعات العربية، وهو ما يؤكد حقيقة عدم اكتمال بناء الدولة التي بقيت عاجزة ومنذ البدايات الأولى لنشأتها في تكريس نموذج للدولة قادر على تحقيق الاندماج المجتمعي وتوحيد كافة النزعات والتوجهات الطائفية والقبلية والعشائرية والفئوية والطبقية في بوتقة الدولة على غرار ما حصل في نموذج الدولة/الأمة أو الدولة القومية أو الدولة الوطنية، وهو ما يؤكد ن الدولة العربية قد ولدت فاقدة لشرعية الوجد.

وهي الصورة إلي بقيت مصاحبة لها حتى بعد اجتيازها لعديد المراحل من تطورها إذ بقيت فاقدة لمصادر حقيقية للشرعية في كافة صورها سواء ما تعلق منها بالشرعية الإيديولوجية أو الشرعية الدستورية، شرعية الانجاز، شرعية الأمة، المواطنة، الشرعية الدولية..، وهي المصادر التي تعول عليها الدول الحديثة في ضمان شرعية بقائها واستمرارها.

حيث ترى الدولة العربية أن وجودها واستمرارها بذاته هو قاعدتها الدستورية والشرعية وأن في إرادتها المبرر الوحيد لسلطتها، وهو ما أدى الى أصبحت شرعية الدولة عربيا تختصر في اجتماع الطابع التسلطي والاستبدادي للسلطة من جهة وتبني دلالات المفهوم الحداثي للدولة من جهة أخرى وهو ما يتزامن مع حقيقة عجز هذه الأخيرة في الفصل في مسألة الصراع الاجتماعي والإيديولوجي.

وهو الواقع الذي أدى إلى أن أصبحت السمة الشائعة في الطرح الديمقراطي السائد حاليا في المجال السياسي العربي هي عدم الاهتمام بالظروف التاريخية والظروف السياسية للطرح الديمقراطي إلا بمعانيها السطحية جدا.

ولعل هذا ما أدى إلى أصبحت من بين الإشكاليات المطروحة بحدة في السياق العربي الراهن طبيعة العلاقة بين نموذج الدولة القائم وإمكانات التحول نحو النظام

الديمقراطي، أي مدى تمكن واستطاعة الدولة الحديثة على أن تحتضن مشروع الإصلاح الديمقراطي.

وهي الدولة التي لا تزال عاجزة عن تجاوز حقيقة أزمة الشرعية التي تختصرها صورة دولة غير شرعية سهلة التفكك، ومجتمع تتحول تعدديته إلى طوائف وعشائر، وفي كون هذه الدولة تضم أكبر قومية معاصرة لم تحض بحق تقرير المصير للتحول إلى أمة ذات سيادة كما أنها لم تحظ بفرصة الصراع للتحول الى أمة من المواطنين، ذلك أن العناصر التي تمنع تشكل مفهوم الأمة في هذا النمط من الدولة هي نفسها التي تعيق نجاح عملية التحول الديمقراطي فيها، ومن ثم فإن العناصر التي تمنع التحول الديمقراطي هي ذاتها التي تمنع اكتمال بناء الدولة في المجال السياسي العربي.

ولعل هذا الواقع هو ما أدى إلى أن أصبحت: " **الدولة العربية تراهن من أجل بقائها على تقوية وتكثيف استخدام السلطة على المجتمع، ذلك أن النظام السياسي فيها يبقى في حالة تخوف دائم من المجتمع باعتباره نقيضا له ومن مطالبته بحقه في الانفتاح والاصلاح والمشاركة في صنع القرار**"

2- التسلط والاستبداد: رهان الدولة العربية في البقاء والاستمرار

لا شك في أن نموذج الدولة/السلطة في الحالة العربية لا يهتم حقيقة بالاعتبارات القيمية المجتمعية أو الديمقراطية أو القانونية، لأنها تقوم على منطق تجاهل الجماعة، ولأنها تتشيء نظامها دون أن تهتم بإخضاعه للإطار النظامي السائد في المجتمع وهي تدعي الاستقلال عن هذا الإطار فتتصل له وتتحلل منه ومن أي قاعدة ملزمة أو أي قانون أساسي إلا القانون الذي تقتضيه مصلحتها الآنية.

إذ يعد القاسم المشترك الأول بين الدول العربية هو فقدانها الى شرعية ذات قاعدة شعبية، إذ لا زالت التسلطية والاستبدادية لا الشرعية هي منطق الحكم الشائع في الدولة، وتختصر السلطوية في الحالة العربية أن الدولة هي مركز جميع دوائر السلطة، وتنطوي بذلك على إضعاف مراكز السلطة المنافسة كافة، وإلغاء كل الهويات والرؤى والبرامج السياسية المتوافرة أو البديلة. (صديقي، 2007، ص23)

حيث تدفع أزمة الشرعية في الحالة العربية الى مزيد من الغربة بين الدولة كمفهوم مركب يشمل السلطة والنظام في مقابل المجتمع وهو ما يدفع النخب السياسية الحاكمة والمستأثرة بالسلطة إلى السلوك إزاء المجتمع سلوك الخائف الباطش، حيث تسعى من جهة

لشراء بعض الفئات التي تعتقد تأثيرها في مسألة بقائها في السلطة، وتستعين بها على المجتمع، ومن جهة أخرى فهي تعمل على نهب ثروات مجتمعاتها شأن من يموت أو يرحل غدا. (سلامة، 2011، ص31)

فالدولة في المجال السياسي العربي لا تهتم بإعطاء البرهان على شرعيتها الاجتماعية أو الحقوقية لسلوكياتها، لأنها في الأصل تتنكر للفلك الاجتماعي القائم.

ويعتبر هذا الواقع مكونا قديما في الثقافة السياسية العربية، حيث يتأكد من خلال الفكر السياسي العربي الإسلامي أن واقعية المفكرين العرب الكلاسيكيين جعلتهم ينزعون عن الدولة أية شرعية، ولم تغير الإصلاحات الليبرالية شيئا من هذا الموقف، بل يمكن القول أن الانتقادات الليبرالية وحتى الماركسية قد عززت من هذا الموقف، حيث تم استبعاد أية نظرية أخلاقية أو إيديولوجية للدولة، بينما كانت قوة الدولة الحقيقية تتبع من تحول الدولة الى فكرة، وهذا التحول يؤسس إلى شرعية الدولة. (سلامة، 2011، ص30)

وفي تفسير آخر لهذه الظاهرة هو أن الشرعية السياسية هي مشكلة الحكم المركزية في المجال السياسي العربي، ذلك أن فقدان هذه المادة السياسية التي لا غنى عنها يفسر إلى حد كبير الطبيعة المتقلبة للسياسة العربية والطابع التسلطي المترجرج لكل السلطات العربية الراهنة، وعلى السياسيين العرب بالتالي أن يتحركوا في بيئة سياسية، شرعية الحكام والأنظمة والمؤسسات فيها متقاطعة، وفي أفضل الحالات نادرة.

وفي تفسير آخر لأزمة تضاؤل شرعية الدولة في الحالة العربية أو فقدانها تماما، هو أن المجال السياسي العربي وعلى امتداده من المحيط إلى الخليج تحكمه أنظمة خائفة مذعورة، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها، وبين بعضها الآخر، وبينها وبين قوة أو أكثر من القوى الخارجية، فحالة الشك والخوف والذعر هذه، هي تعبير عن أهم الأزمات التي تواجه الأنظمة العربية وهي أزمة الشرعية التي تعيشها حاليا الدولة العربية. حيث تصطدم ظاهرة الديمقراطية في الحالة العربية مع ما أصبح يصطلح عليه بالمسألة العربية المفتوحة، وهي المسألة التي تختصر شكل الدولة غير الشرعية سهلة التفكك وطبيعة المجتمع التعددي إلى طوائف وعشائر وقبائل.

فالتحدي الموضوعي الأكبر أمام الديمقراطية في المجال السياسي العربي هو أن أية قوة سياسية أيا كانت إيديولوجيتها وشعاراتها المعلنة، لابد أن يتحكم بها في واقع الأمر الأصل السوسيولوجي الذي تنتمي إليه، فهذا ما تنطق به التجارب العربية على صعيد السلطة والمعارضة، فهذه القوى جميعا سرعان ما تتكشف عن تكويناتها العصبوية التقليدية القديمة – من قبلية وعشائرية وطائفية– أيا كانت شعاراتها المثالية المرفوعة في الديمقراطية وغيرها، وهو الواقع الذي تختصره جملة "لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين وبلا قوى ديمقراطية". (الأنصاري، 1998، ص 167)

كما أن نموذج الدولة القائم في المجال السياسي العربي هو نموذج غير قادر على التحرر من الصورة المزدوجة التي رسمتها الممالك التقليدية وموارد الريع من جهة، وصورة دولة المخابرات والاستبداد والبيروقراطية من جهة أخرى، وهو ما أدى بها إلى أن أصبحت دولا تستمد استقرارها من الخوف لا من الشرعية. (سلامة، 2000، ص 53)

و يمكن تلخيص هذا الوضع الذي وصلت إليه الدولة العربية في تفسيرات أربعة هي: (العلوي، ولد أباه، 2006، ص190)

1– ثنائية ضعف الدولة ومحدودية شرعيتها.

2– انحراف مشروع بناء الدولة إلى نزوع هيمنة مطلقة على المجتمع.

3–ثنائية تآكل الدولة وتسلطها.

4– مفاضلة الحاجات التنموية والمطالب السياسية المفضية إلى المركزة القصوى للسلطة.

هذه الصفات الفريدة من نوعها والتي تختص بها الدولة في المجال السياسي العربي هي ما يسد الطريق أمام أي مطالب أو مساعي مجتمعية نحو الديمقراطية، حيث يغطي هذا النموذج من الدولة على مواطن الضعف ومصادر التفكك وصور عدم الاكتمال، بتضخيم مصادر القوة التي يصطنعها لنفسه.

ورغم الاستثناء الذي تصنعه الدولة العربية في هذا الإطار، تبقى القاعدة العامة قائمة على أنه لا يمكن للديمقراطية أن تتعدى مسألة الدولة باعتبارها المشروع الوطني واجب الاكتمال، مهما كانت قوة الدافع إليها، ففشل الديمقراطية مبرر ضمن الفشل في بناء نموذج الدولة/الأمة، فالمجتمعات التعددية التي لم تفصل بعد في هويتها فيما إذا كانت قومية، أو

وطنية هي مجتمعات عاجزة عن الحفاظ على الحكم الديمقراطي، إذ يستحيل على أي دولة البحث عن ديمقراطية وهي فاقدة في الأصل للشرعية.

وهي القاعدة التي يؤكدها منطق المقارنة مع التجربة الأوربية في هذا المجال حيث نلاحظ أن "الدولة القومية الحديثة" التي نشأت منذ قرنين قد قامت على محددين رئيسيين هما:

1- ازدواجية الأفراد، والقولبة الكلية، أي الجمع بين أولوية المواطن من حيث هو كائن فرد يتمتع بالحرية المطلقة، وإطار الانتماء الجماعي للأمة، الذي تجسده الدولة بصفتها كيانا روحيا قوميا شاملا يستوعب المجموع في نسيجه الثقافي والقيمي والتاريخي.

2- مبدأ التمثيل السياسي وآليته، أي ضبط رهان السلطة من خلال شرعية التعاقد والاختيار الحر مما يعني ترجمة الإرادة المشتركة للأمة في أطر انتخابية تعبر عن خياراتها، وتقيم موازين الصراع داخل فضاء المجتمع المدني الذي يعد حقل تناقض الإرادات والمصالح.

ولا شك في أن هذا النموذج للدولة هو الذي كان له الفضل في إفراز آلية التنظيم الديمقراطي الحديث التي ضمنت السلم المدني في المجتمعات الأوربية بعد حروب العصور الوسطى. (العلوي، ولد أباه، 2006، ص192)

ولعل هذ ما يفرض علينا عربيا التأكيد على أنه لا سبيل لبناء الديمقراطية من دون تفتيت "البنية القبلية" سياسيا ورفضها ومنع تثبيت شرعيتها، أو منحها شرعية كوحدة سياسية في إطار تعددي باسم الديمقراطية، ولا يتم ذلك من دون النص التشريعي والإجراءات القانونية والآليات الانتخابية التي تحيل إلى تكريس مبدأ المواطنة والانصهار الحقوقي في المجتمع المدني، وهو في حالة الديمقراطية الوجه الآخر للأمة كما يسميه عزمي بشارة أو مرحلة من مراحل تطورها.

فالفصل في مسألة الدولة قبل أي مسعى للإصلاح هو القاعدة التي أثبتتها التجارب المختلفة لنموذج الدولة في سياقها الغربية الليبرالي، وهو النموذج الذي بقي مختلفا تماما على نموذج: "**الدولة/السلطة القائمة في المجال السياسي العربي التي تمكنت من**

تطوير آليات ذات قدرة عالية من التكيف وهو ما يضمن لها التعامل مع المفاهيم المتناقضة مع منطقها في الاستمرار على غرار المفهوم الديمقراطي"

3- منطق الدولة العربية في التعاطي مع المفهوم الديمقراطي:

تمر الدولة في المجال السياسي العربي اليوم بمرحلة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها، فأي محاولة قد تتبناها نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي، هي عبارة عن عمليات للتقدم نحو الوراء، ومن أجل تزيين واجهات السلطة وتجميلها فقط، ذلك أن أي توجه نحو الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي عربيا فهو مبرر تحت القوى المتضررة أكثر من غيرها من الأوضاع المأزومة الراهنة للدولة العربية سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا.

إن صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر في المجتمعات التعددية قضية ثابتة في علم السياسي، ويرقى تاريخها الى قول "أرسطو" المأثور:" إن الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعا مكونا من أنداد وأتراب" فالتجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها والعكس، فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات.

وحسب "سميث" تتطلب التعددية صيانة الدولة بالسيطرة والقوة، ذلك أن التنوع الثقافي أو التعددية الاجتماعية يفرض في هيكلية الدولة ضرورة سيطرة أحد القطاعات الثقافية وهو يستلزم التنظيم غير الديمقراطي لعلاقات الجماعات، ويستلزم هذا الوضع أن يكون التجانس الاجتماعي والثقافي شرطا مسبقا للحكم الديمقراطي. (آرنت، 2006، ص37)

فعندما تكون الدولة في وضع مثل هذا تبقى الديمقراطية فيها مهددة دوما، وخاصة إذا توفرت الشروط التالية: (Peleg, 2007, p63)

1- عندما تكون الجهة التي تحتكر السلطة تحوز نفوذا كبير في كافة المجالات وخاصة المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

2- عندما تتزامن سيطرة هذه الأغلبية مع تزايد النزاعات العنيفة بين مختلف الجماعات الاثنية.

3- عندما يتم تبني سياسات تقضي بفرض نموذج ثقافي معين على الجميع.

4- عندما تكون الأغلبية الاثنية المهيمنة على الحكم لا تتمتع بقيم القبول والتسامح تجاه الآخرين خاصة تجاه الأقليات.

وهو الواقع الذي لا يزال يجسده فعلا نموذج الدولة العربية، وأكثر من ذلك فإن هذه الأخيرة قد عملت على تطويره وتكييفه بما يتماشى والتغيرات الطارئة على مجتمعاتها، حيث نجد أنه في قضايا النفوذ السياسي، غالبا ما تتحالف الدولة مع القوى الحداثوية ضد القوى التقليدية، وقد تبلغ الأمور أن تتحكم القوى الحداثوية بمسار التحول الديمقراطي، حيث تعبر عن خشيتها للدولة في أن تؤدي عملية التحول الديمقراطي السريعة وتداول السلطة في أول انتخابات إلى فوز سريع للقوى التقليدية، وفي كلتا الحالتين تؤدي مناورات الدولة إلى إبقاء زمام المبادرة في أيديها.

وتحدد المآزق الرئيسية للتحرك نحو الديمقراطية والتي يعد الوضع الاستثنائي والمتأزم للدولة في المجال السياسي العربي السبب الرئيسي في تشكيلها بما يلي : (سلامة، 2011، ص55)

1- مصادفة حدوث عملية التحرك نحو الديمقراطية مع الأزمة الاقتصادية، فقد تدعوا الحاجة إلى اجراءات اقتصادية قاسية ولكن تطبيقها تكتنفه المصاعب، لأن شرعية الحكومة الديمقراطية لا تعتمد فقط على ممارسة الديمقراطية، بل تعتمد في المقام الأول على ما يحصل عليه الناس من الحكام وذلك ضمن قاعدة "لا تمثيل من دون تخصيصات مالية".

2- التشرذم الاجتماعي بين العائلة والعشيرة والطائفة والقبيلة باعتبارها الوحدات التي تكون أساس العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي في الدولة العربية، وليس الأمة أو المجتمع المدني.

3- التنظيم الاستبدادي ضمن منطق الهيمنة والتسلط والإكراه الذي يحكم ترتيب العلاقات ابتداء من الهيكل الجزئي للعائلة إلى الهيكل الكلي للدولة.

4- الانحياز الشمولي للسلطة لجماعات معارضة بعينها.

5- تفاقم التوتر بين الطوائف في التعددية السياسية، فالتعددية الثقافية لا تنسجم مع التعددية السياسية، ولا مع حكم الأغلبية في دولة الأمة، فبسبب حكم الأغلبية تؤول التعددية السياسية الى الفشل وتأخذ التعددية الثقافية بالدعوة الى نوع آخر من الديمقراطية.

6- دور الفواعل الخارجية من خلال المشاكل التي تثيرها السياسات الدولية والإقليمية، وهو ما من شأنه تأكيد افتراض الضعف السياسي للدولة العربية على المستوى الدولي، وعدم قدرتها على إنشاء نظام فعال للأمن الجماعي، وعلى منع التدخل الأجنبي سواء المباشر أو غير المباشر، وكل هذا لا يمهد السبل لعملية سياسية ديمقراطية.

ويضيف عديد الباحثين في هذا الإطار عامل "الثقافة السياسية" باعتباره أحد أهم المحددات التي تقف وراء تعثر وانسداد الدولة العربية في مسعى التحول الديمقراطية، حيث تتجسد من خلال تدني مستوى الالتزام بالديمقراطية فكرا وممارسة، أو حتى في الافتقار إليه كليا بين قسم كبير من اللاعبين الرئيسيين على المستوى العربي الأهلي والرسمي على حد سواء، بالإضافة إلى عجز القوى التي تنشد التغيير عن التوافق على قواسم مشتركة تؤسس لقيام نظام حكم ديمقراطي بديل لنظم الحكم القائمة وعلاوة عن كل هذا هناك أيضا مناورات أنظمة الحكم القائمة، وتهربها من الالتزام بموجبات نظام الحكم الديمقراطي. (الكواري، 2009، ص273)

ولا شك في أن هذا الوضع مستمر بالرغم من تزايد وعي قوى المعارضة بعجزها على القيام بالتغيير من ناحية، ومن ناحية أخرى ما يلاحظ بشكل واضح من تآكل كل مسوغات الشرعية سواء لأنظمة الحكم السياسية القائمة أو للدولة في حد ذاتها، ومن ثم اضطرار أغلبها إلى تبني انفتاح سياسي متحكم في أدق تفاصيله، بل أن الأغلب الأعم من هذه الدول أعلنت انتقالها إلى الديمقراطية دون أن تغير شيء من أنظمة حكمها التسلطية والاستبدادية.

وهو ما يتناقض مع وقائع التاريخ التي تثبت أن أية حركة ديمقراطية حقيقية، لم تكن لتنجح إلا بتوافر الحد الأدنى من الرغبة لدى سائر القوى المعنية بتلك الحركة للتعاون والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية وعدم رفضها من حيث المبدأ، وتتمثل تلك القوى بالإضافة إلى القوى المجتمعية، في السلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، والنخبة سواء الموالية للسلطة أو المعارضة لها، وما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني.

إن قراءة مقارنة لتجارب الغرب مع التجارب العربية في الانتقال الديمقراطي من أجل الكشف عن الأسباب والعوامل والمعطيات التي كان لها الدور الحاسم في الانتقال الديمقراطي في مقابل الأخرى التي أعاقت الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في الدول

العربية، تؤكد على أن أهم مدخل للانتقال هو التوافق بين القوى المتعددة التي تنشد التغيير على نظام حكم ديمقراطي كبديل على النظام التسلطي القائم، وهو التوافق الذي تضمنه الدولة باعتبارها الوعاء العام الذي يكفل الجميع، إذ لم تنتقل أي دولة من وضع التسلط إلى الوضع الديمقراطي إلا بهذا التوافق، فالديمقراطية تشترط توافقات وطنية واتفاق على قواسم مشتركة، وبلوغ المجتمع لمستوى معين من التماسك والاندماج، وهذه التوافقات غالبا ما تتجسد في دستور الدولة باعتباره المجسد لصورة التعاقد المجتمعي والذي يرجع إليه الجميع في إدارة وتسيير شؤونهم.

ذلك أن الدول التي تقوم على منطق هيمنة الأغلبية الاثنية واستيلائها على الحكم، فإن تزامن هذه الهيمنة مع مطلب الديمقراطية يعتبر لحظة تاريخية لميلاد العنف والفوضى واللاستقرار، وبالتالي تصبح الديمقراطية هنا فرصة لزيادة إمكانية تفكك الدولة وانهيارها. (ملاح، 2014، ص 177)

فالمطلوب عربيا اليوم هو المراجعة النقدية الموضوعية لتجارب الانتقال الديمقراطي الأولى في أمريكا اللاتينية لمعرفة أسباب فشلها، والتي يتم تلخيصها عادة في عناصر أربعة هي: (ولد أباه، 2011، ص62)

1- هشاشة الإعداد الدستوري والقانوني، مما يفسر ظاهرة "الاضطراب المؤسسي" في غياب الإجماع السياسي الضروري على قواعد الرهان السياسي.

2- وطأة تركة الحقبة الاستثنائية التي لم يتم حسمها، فشكلت هاجسا للنظم الجديدة وعامل تأجيج الفتنة وعدم الاستقرار.

3- احتفاظ المؤسسة العسكرية بدور محوري في الحقل السياسي، على الرغم من الواجهة الديمقراطية المعلنة.

4- الفشل في السياسات الاجتماعية الناتجة عن الخيارات الاقتصادية والتنموية الخاطئة، بحيث بدت الديمقراطيات الناشئة عاجزة عن تحقيق تطلعات الناس.

والأكيد أن هذه الإشكالات ذاتها لا تزال مطروحة كتحديات عصية على التجارب الديمقراطية في الدول العربية، وفي مقدمتها دور المؤسسة العسكرية في المعادلة الانتقالية وما بعدها، وطريقة التعامل مع تركة العهود الاستبدادية. وهو الواقع الذي بقي ثابتا رغم

المحاولات المتكررة للدولة العربية في سبيل التحول الى الديمقراطية، حيث أدت هذه المحاولات الديمقراطية في المجتمعات العربية الى إحداث تشوهات كبيرة في نموذج الدولة الوطنية ذلك أنها مجتمعات ذات طبيعة خصوصية لا تزال غير جاهزة لاحتضانها، وهو ما أدى الى أن يتراوح هذا النموذج بين دولة مهددة الوجود –ليبيا، السودان، اليمن..– وأخرى فاقدة لمعناها ومضمونها – العراق، لبنان،..– وتلك التي توارى مشروعها التحديثي – الجزائر، المغرب مصر..– وأخرى تم تعطيل مشروعها الوطني الى حد بعيد من قبل مصالح قبلية وعشائرية –الاردن، دول الخليج، سوريا..–

ومن ثم فإن هذا يمكننا من الجزم بأن بناء شرعية الدولة الحديثة هو "جزء بنيوي" من الحل الديمقراطي للدولة العربية، باعتبار أن الميل الذي أبدته هذه الدولة، بنسب متفاوتة بين الأقطار العربية، نحو تفكيك البنى التقليدية والجماعات العضوية هو الداعي إلى تطوير مشروع ديمقراطي بالتحديث، وليس سببا للتنازل عن التحديث الديمقراطي. (الحبيب، 2014، ص159)

ذلك أن الدولة الحديثة هي جزء أساسي من مكونات البديل الديمقراطي، أي أن الدمقرطة عربيا غير ممكنة من دون إجراء مصالحة بين الدولة وأغلبية المواطنين في المجتمع، وذلك نظرا للحقيقة التاريخية القاضية بمساهمة المرحلة الاستعمارية في وضع الحدود بين الطرفين.

يقول **عزمي بشارة** "ان الذي يعيق تكون مفهوم الأمة عربيا هو نفسه ما يعيق تحول الأقطار العربية الى دول ديمقراطية" فالديمقراطية عربيا ترتبط بإثارة قضية الهوية، وفي السياق العربي تصبح الديمقراطية مناطة بتنفيذ مهام وطنية، منها بناء الاقتصاد الوطني وحسم قضايا الهوية الوطنية والقومية والمجتمع المدني وشرعية الدولة...الخ، وليس مجرد آلية لإصلاح الحكم.

تلك هي إذن ازمة الشرعية في الدولة العربية التي لا استقرار للديمقراطية فيها قبل حلها، ذلك أن الفرد قد يقبل بأن يطيع السلطات، وبأن يتبع مطالب النظام القائم لأسباب مختلفة، غير أن الدعم الأقوى ديمومة لن يتأتى إلا عن اقتناع ذلك الفرد بأن قبوله بالسلطة وطاعته لها وتنفيذه لمتطلباتها أمور محقة ومقنعة، فالشرعية تقوم بالذات على قيام المواطن بأمور تتوقعها السلطة منه، من دون أن يشعر بالاضطرار ومن دون أن يكون محكوما

بالخوف أو الرهبة، فالشرعية هي على الأرجح ذلك المسلك الطبيعي المتوافق مع وجود الدولة ومع أسباب استمرارها وشروط بقائها، وهو مسلك طبيعي بمعنى أنه قابل للتبرير، في ذهن المواطن، من دون تدخل الغير.

ولعل هذه الأهمية التي يحظى مفهوم الشرعية باعتبارها أساس وجود الدولة وسندها الطبيعي الضامن لاستمرارها وبقائها، وهو ما أدى الى: "**إجماع الأدبيات التنظيرية لمسألة الانتقال الديمقراطي على شرطية الدولة الشرعية التي لا مجال لنجاح الديمقراطية إلا بحضورها والفصل المسبق فيها**"

4- شرطية الدولة: المفهوم المتدارك ضمن أدبيات الانتقال الديمقراطي :

قد يتم تبني "المقاربة الديمقراطية عربيا باعتبارها المقاربة التي من شأنها حل مشكلة الصراع الاجتماعي، القبلي، الهوياتي وكآلية مؤسساتية لتسوية الصراعات وإدارة النزاعات، والوصفة التي من شأنها القضاء على الاستبداد وتسلط الأنظمة السياسية، وحل الأزمات الاقتصادية/الاجتماعية وأداة النمو والتنمية، فقد تطرح لمعالجة كافة القضايا والمشاكل عربيا، إلا القضية الحقيقية وهي مشكلة الدولة أي معالجة معضلة غياب دولة المؤسسات وحضور الدولة/السلطة، إلا أن هذه المقاربة قد اثبتت في كل مرة فشلها في حل هذه المشاكل والأزمات، كونها قضايا مزيفة تبتعد عن القضية الحقيقية التي يثيرها واقع المجتمعات العربية وهو غياب الدولة الحقة كشرط مسبق لضمان نجاح تبني المسار الديمقراطي.

إن الطرف الأساسي في مسيرة يحتمل أن تكون ديمقراطية هو الدولة، أكثر منه الفرد، أو المجتمع أو الأمة أو الطبقة أو السوق ذلك أنها تسبق كل هذه العوامل، إذ لا يزال منطق السياسة ممالئا للدولة. (سلامة، 2000، ص 22)

إذ تواجه قضية الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية عقبات كبيرة وكثيرة ، وجدير بالتوضيح أن عقبات التحول نحو الديمقراطية ليست كلها من نوع واحد، فقد تتباين في مستوياتها من دولة عربية إلى أخرى، إلا أنها تشترك جميعا في عقبة الفشل في التأسيس للدولة.

إن مسألة الانتقال من نظام حكم استبدادي الى نظام حكم ديمقراطي تعددي ليبرالي عربيا، تطرح مشاكل ضخمة، لا سيما حين يجري التصدي لهذا الانتقال في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ومما يجعل المسالة الديمقراطية في الحالة العربية معقدة على وجه الخصوص وجود مجموعة من المعضلات البنيوية الخاصة بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهو الوضع الذي تفاقم بفعل ضغوط الانقسامات العرقية والعصبية والطائفية والدينية المكتسبة في هذه المجتمعات، لذلك فإن الحديث أو النقاش حول الديمقراطية عربيا لا بد أن يبحث أولا في البعد البنيوي –الدولة– لهذا المفهوم والذي لا يزال غائبا في صورته الفعلية والحقيقية في المجال السياسي العربي.

فمعظم النقاشات حول الديمقراطية بوصفها نظاما للحكم تؤكد على افتراض أن الدولة ليست موضوعا للجدل، وهو الافتراض الذي أكدته تجارب الانتقال في جنوب وشرق أوربا وفي أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

إذ ليس من المصادفة أن مرحلة الثورات الديمقراطية في المجتمعات الغربية هي مرحلة الثورات الوطنية، حيث ارتبطت "الفكرة الديمقراطية" على الأقل تاريخيا بفكرة "الدولة الوطنية" وكان الخطر أن يتحول ذلك نظريا الى شرط للديمقراطية بمعنى أن يصبح انفصال الدولة وإقامة التجانس على مستوى الهوية شرطا لتنفيذ الديمقراطية، وقد تم تأكيد هذا الافتراض فعلا مرة أخرى، حيث كانت هذه هي الحال في الموجات الديمقراطية الأخيرة في جنوب أوربا وشرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، حيث أدت هذه الأخيرة إلى انفصال كيانات سياسية تبحث عن تجانس على مستوى الهوية، أو عن هوية وطنية غالبة على الأقل، كشرط لتأسيس الحكم الديمقراطي. (بشارة، 2012، ص78)

وذلك خلافا للحالة العربية، أين لا تزال المجتمعات فيها تعيش حالة من التعدد الهوياتي ذلك أن نموذج الدولة فيها بقي عاجزا عن تكريس مفهوم للمواطنة وعن بناء دولة لجميع المواطنين، وأكثر من ذلك فإن هذا النموذج من الدولة قد عمل على تأجيج النزعات الاثنية والهوياتية التي وجد فيها سندا لبقائه واستمراره، حيث أن العائق الحقيقي أمام تحقيق الديمقراطية في المجال السياسي العربي ليس الثقافة أو الدين أو خصوصية المجتمع وإنما نموذج الدولة/السلطة القائم نفسه الذي يختصر حالة التسلط السياسي، والتفكك الاجتماعي، غياب قاعدة اقتصادية، وضعف هذا النمط من الدولة على المستوى الدولي.

ويكشف عدم التنصيص على وجود علاقة بين غياب الديمقراطية وهوية الدولة في المجال السياسي العربي، عن قناعة مفادها أن مسألة الدولة صارت محسومة، ولا اعتراض على شرعية وجودها، وهي قناعة زائفة ومصطنعة، لأن الذي لا يزال يحدث داخل الدولة في المجال السياسي العربي من تجاذبات وصراعات سياسية ومذهبية وطائفية وقبلية يوحي لنا بأن مسألة الدولة لم تحسم بعد، ومن الجائز القول بأن غياب الديمقراطية يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم الحسم في هذه المسألة، أكثر من ارتباطه بشخص الحاكم أو بغياب القوانين الضامنة لحقوق الإنسان، أو بتخلف الثقافة العربية أو الإسلامية، كما سبق وأن تم الترويج له على نطاق واسع في عديد الأدبيات النظرية، وعلينا حينئذ النظر الى غياب الديمقراطية على أنه مسألة جزئية يجب أن تطرح في إطار مسألة كلية، وهي مسألة الدولة. (الرحمون، 2008، ص95)

وعادة ما يتم الانطلاق في بحث هذه المسألة من سؤال محوري من خلال اعتماد منهج المقارنة والذي يبحث في سبب انتقال دول أخرى الى الديمقراطية على غرار دول جنوب أوربا وشرقها وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، دون انتقالنا نحن العرب؟ وتفترض الاجابة أن هناك عاملا حاسما إذا توصل أي مجتمع إليه يصبح الانتقال ممكنا، وهو توافق القوى التي تنشد التغيير على نظام حكم بديل على قاعدة ديمقراطية، فبدون هذا التوافق لن تستطيع هذه القوى الضغط على النظام أو التأثير فيه من أجل الانتقال الى الديمقراطية، وهذا لا يمكن أن يحدث دون حضور الوعاء العام الذي يكفل مشاركة جميع هذه القوى.

ويعني هذا أنه مهما اختلفت المراحل أو المداخل أو الظروف فإن الانتقال لن يحدث دون تكوين تلك الكتلة التاريخية على قاعدة ديمقراطية في كل بلد عربي، أي القواسم المشتركة التي يجب التوصل إليها لتكوين هذه الكتلة التاريخية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار الى أن دراسات الانتقال إلى الديمقراطية المختصة في هذا الشأن، قد ظلت تدور حول إجراء الانتخابات، وذلك حسب ما يقترح **جوزيف شومبيتر** الذي يركز على الطابع الإجرائي للديمقراطية الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة، وقد استمر هذا الطرح إلى غاية ظهور موجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول جنوب

أوربا في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وظهور دراسات لا تقف فقط عند مستوى الإجراءات، وإنما تهتم بالأسباب التي أدت إلى الدفع بإجراءات الانفتاح السياسي التي تبنتها بعض الأنظمة السياسية والتي تمكنت من اجتياز الحاجز أو المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير الديمقراطية، وأنظمة الحكم الديمقراطية.

وقد ساعدت كتابات أساتذة من أمثال **روبرت دال Robrt Dall**، **غليرمو اودونيل Odonnel Glirmo**، **وفيليب شميتر Chemitter Phillipe** وغيرهم في وضع الأسس الفكرية لهذا الاتجاه، الذي أثمر فرعا منفصلا من أفرع السياسة المقارنة، أطلق عليه إسم "الانتقال الديمقراطي" يهتم بالإجابة على الإشكالات التي تبحث في تفسيرات لأوضاع الدول التي شهدت انتقالا مكتملا للديمقراطية في مقابل الدول الأخرى التي لم تشهد ذلك الانتقال.

وقد نتج عن هذا الفرع الكثير من الدراسات في الجامعات ومراكز البحث الغربية، وقد انتهت معظم هذه الدراسات إلى تطوير جملة افتراضات نظرية preconditions theory للاشتراطات المسبقة للتحول الديمقراطي.

وتجدر الإشارة بداية إلى أنه لا يوجد تصنيف واحد متفق عليه على مستوى الدراسات التنظيرية لكل المداخل التي أفرزتها تجارب الانتقال الناجحة في دول جنوب أوربا وشرقها، وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا في العقود القليلة الماضية، فهذه الدراسات قد انتهت الى تقديم قائمة طويلة من الأسباب التي تفسر ظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية في الحالات التي تعرضت لها، ومن أبرز هذه العوامل: (الكواري، 2009، ص35)

أزمة شرعية النظام السياسي القائم، البعد الاقتصادي، الطبيعة التسلطية للنظام، طبيعة الفاعلين الأساسيين قبل عملية التحول وفي إثنائها، دور النخب والقيادات السياسية، مدى قوة الفئة الحاكمة أو تماسكها، حجم التعبئة الشعبية في الشارع، موقف منظمات المجتمع المدني من النظام، مدى دعم المؤسسات العسكرية والأمنية للنظام القديم، مواقف القوى الدولية التي ساندت لعقود طويلة نظم الاستبداد، الإرث الاستعماري والتاريخي للدولة، آليات الانتقال ذاته وطرقه.

إلا أن ما تشترك في تأكيده هذه الدراسات بخصوص كافة تجارب الانتقال الناجحة في هذه المجالات – رغم تعدد وتنوع مبرراتها والعوامل المؤدية إليها– هو الفصل المسبق

في مسألة الدولة باعتبارها الوعاء العام الذي استطاع أن يحتوي كافة أطراف اللعبة السياسية.

عند إسقاط هذه التجارب على نموذج الدولة في الحالة العربية فإن ما يمكن ملاحظته هو أنه قد تشترك معها في عديد العوامل والمبررات المؤدية إلى التحول الديمقراطي، إلا أن الاستثناء والفارق الذي تستفرد به الحالة العربية هو ما يتعلق بوضع الدولة ضمن هذا المجال السياسي.

تحدد نظرية الانتقال الى الديمقراطية العوامل العامة لنشوء الديمقراطية والتي يعتبر غيابها عوامل إعاقة للديمقراطية، وتختصر عوامل الإعاقة هذه مسألة غياب الدولة وتحدد تفاصيلها في:

الاقتصاد الريعي، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، حضور البنية القبلية والعشائرية ومنع نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي، وهي العوامل التي تعتبر بمثابة السندات الضامنة لاستمرار الدولة العربية وبقائها ضمن المجال السياسي العربي.

ويؤكد الاساتذة المنظرين لأدبيات الانتقال الديمقراطي على غرار **خوان لينز Juan Linz** و**الفريد ستيفان Alfred Stephan** على المفهوم الذي لم يحظ بكبير اهتمام ضمن هذه الادبيات في جيلها الأول أي ضمن الاعمال النظرية التي اشتغلت على تفسير الموجة الثالثة، وهو المفهوم المتمثل في الدولة باعتبارها الشرطية التي تقتضي أولا الفصل المسبق في مسألة الهوية، ويرجع السبب حسبهما إلى كون تجارب الانتقال التي شهدتها أوربا الجنوبية وأمريكا اللاتينية لم تطرح فيها هذه الإشكالية، كما لم تطرح فيها إشكاليات المواطنة والانسجام الاجتماعي بنفس الحدة التي طرحت بها في المجال السياسي العربي، أي أن النجاح في الانتقال إلى الديمقراطية في الحالة العربية مكفول بتفكيك السندات التي تعول عليها الدولة في بقائها واستمرارها وخاصة ما يتعلق بسندها الاجتماعي واستثمارها في الطبيعة التعددية لمجتمعاتها.

فالانتقال إلى الديمقراطية يقتضي حدوث إجماع على نمط جديد من الشرعية يكون الضامن لعدم العودة الى النظام التسلطي، ففي العديد من الدول ترتبط أزمة الأنظمة غير الديمقراطية بمدى عمق الاختلاف حول مسألة الهوية السياسية، أي السؤال حول ما الذي

يشكل المجتمع السياسي والجماعة السياسية لذلك فالاختلاف داخل الدولة وبشكل أخص داخل الجماعة السياسية وحول قضية المواطنة هو ما يطرح إشكالية الدولاتية أو أسبقية وأولوية الدولة. (linz, stepen, 1996, p13)

ويسعى خوان لينز **Juan Linz** في هذا السياق إلى الاجابة عن ثلاث أسئلة أساسية:

– لماذا يعتبر وجود الدولة شرط مسبق للديمقراطية ؟

– لماذا تختلف السياقات المفاهيمية والتاريخية لبناء الدولة وبناء الأمة؟

– متى تدخل الدولة الأمة في حالة توافق أو تنازع مع الديمقراطية، وماهي طرق تجاوز حالات التناقض والصراع؟

وينطلق في الإجابة من التأكيد والتركيز على مضمون الدولة في مقابل مضمون الديمقراطية، من خلال المقارنة بينهما، بحيث أن الديمقراطية هي شكل لحكم الدولة – مجرد نمط أو طريقة – لذلك فبدون الدولة لا توجد إمكانية لقيام ديمقراطية، وهي الشرطية التي اصبحت بمثابة الافتراض المثبت نظريا وواقعيا. (linz, stepen, 1996, p17)

وهكذا تتدارك أدبيات الانتقال الديمقراطي الشرط الموضوعي المطلوب لنجاح عملية الانتقال الى الديمقراطية، من خلال تأكيدها على ضرورة توفر مفهوم الوحدة الوطنية، والتوافق العام الذي لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل تحقق الإجماع على شرعية الاطار العام أي الدولة.

فإذا كان الإشكال متعلقا بكيان الدولة ذاته: شرعيتها، استقرارها، استمرارها، فلا شك في أن مسألة التحول الديمقراطي هنا تصبح غير متاحة، لأن الإطار العام الذي تدور فيه محل إشكال، وهذا ما يبرر تحول الديمقراطية الى آلية لتفكيك نموذج الدولة العربية.

ولذلك تتشابك هذه المسائل مع قضايا نظرية الدولة والدولة القطرية العربية وطبيعتها التي تتجلى في عدم اكتمال مؤسسة الدولة وبنيتها، وشرعيتها، وهويتها وترتبط كلها بعدم اكتمال عملية بناء الأمة.

وهكذا أجمعت أدبيات الانتقال الديمقراطي على شرط أولي للديمقراطية وهو شرط الدولة، أي ضرورة الحسم المسبق في مسألة الهوية الوطنية، وفي جوهر الجماعة السياسية التي ينتمي إليها الجميع.

وفي الحالة العربية تزداد هذه الضرورة باعتبار أن مختلف تجارب التحول والانتقال الديمقراطي، أثارت إمكانيات انهيار الدولة بكاملها، كما أن الثورات التي هزت غالبية الدول المشكلة للمجال السياسي العربي أعادت فتح المجال النظري لطرح الاشكالات المتعلقة ببناء الدولة وليس إصلاح طرق وأشكال الحكم.

ذلك أنه حتى في تاريخ نشوء الديمقراطية السابقة، أي في حالاتها التاريخية الكلاسيكية، لم تتطور الشروط اللازمة لعملية نشوئها على نحو مستقل عن فعل الإرادة السياسية، فقد اضطلعت الدولة في حالات عديدة بعملية بناء الأمة والمواطنة، أو على الأقل ساهمت مساهمة فعالة فيها، وبخاصة في غياب عملية تطور موضوعية لمفاهيم اقتصاد السوق، الطبقة الوسطى، البرجوازية، المجتمع المدني إذ لطالما كان للدولة الدور المحوري في الاضطلاع بهذه الأدوار. (بشارة، 2014، ص263)

ومن ثم فإن أي نقاش حول عتبات للانتقال أو التحول إلى الديمقراطية في الحالة العربية، لا يجب أن يتجاوز واقع أن الدولة ضمن هذا المجال السياسي هي أقوى طرف لقيادة عملية الإصلاح أو التحول، وهكذا يجب التأسيس لمفهوم الجماعة السياسية ذات الهوية الوطنية، كما يجب عدم تحييد دور الدولة في المراحل الانتقالية، أي يجب التفاوض مع الأنظمة القائمة على قيادة إصلاحات جادة لا تقصي أي أحد من أطراف اللعبة السياسية. (ملاح، 2014، ص 164)

يبقى أن نؤكد في الأخير على أن أي مسعى للتحول نحو الديمقراطية في المجال السياسي العربي لا بد أن ينطلق أولا من ضرورة الفصل في مسألة شرعية الدولة العربية، وهي المسألة التي تقتضي قدرة من هذه الاخيرة على استيعاب ثوابت مجتمعاتها، وهي الثوابت التي يتأكد من خلالها حضور مفهوم الدولة كشرطية أساسية وذات الأولوية الكبرى في المسار الطبيعي للديمقراطية، وهو ما يستلزم أن يصبح الشعب مصدرا لكل السلطات وهو ما من شأنه الحيلولة دون احتكار للسلطة أو النفوذ أو الثروة العامة، وأن يترسخ مفهوما للمواطنة الكاملة، والتي تصبح البديل عن التعددية القبلية والطائفية والقبلية القائمة في المجتمعات العربية، والضامن لاندماج كافة فئات المجتمع وذلك على اعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات، والتأسيس لمصدر جديد لشرعية الدولة يكون أساسا للتعاقد

المجتمعي المتجدد والذي يجسده دستور ديمقراطي ملزم لكل المواطنين ويكون الاحتكام لشرعيته دون سواه وهو ما من شأنه التأسيس لمصدر جديد لشرعية الدولة هي الشرعية الدستورية.

خاتمة:

يبقى أن نؤكد في الأخير أنه لا يمكن للدولة ضمن المجال السياسي العربي بأن تصف نفسها بأنها دولة ديمقراطية دون الالتزام بداية بمقومات الحكم الديمقراطي، وهي المقومات المتعلقة أساسا بالفصل في "مسألة شرعية الدولة" أولا، فالتدقيق في قراءة تجارب الحكم في كافة الدول الديمقراطية على اختلاف قاراتها وحضاراتها، تؤكد على أنها جميعا تشترك في مقومات عامة، وهي المقومات القادرة على استيعاب ثوابت المجتمعات التي اتخذت من الديمقراطية منهجا ونظاما للحكم.

وعلى ضوء هذا فإنه من الواجب أن نؤكد هنا أن المهام الوطنية التي تناط بالديمقراطية عربيا على غرار الحسم في مسألة الهوية، وبناء الاقتصاد الوطني، والتأسيس لشرعية النظام السياسي وكذا شرعية الدول في حد ذاتها، يجب أن تحول إلى مهام مناطة بالدولة، ذلك أن الديمقراطية لا يمكنها أن تكون سوى آلية لحكم الدولة ومن غير الممكن تحميلها لمسؤولية قضايا بحجم قضية الهوية الوطنية والقومية وللقضية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا ضمانة لتطبيق الديمقراطية عربيا بدون أهمية الدولة، أو قدرة الدولة أو ضرورة الدولة الشرعية.

قائمة المراجع:

*** المراجع باللغة العربية:**

- *أحمد عوض الرحمون وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.*
- *آرنتليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينه، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، 2006.*
- *العربي صديقي، **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة: محمد الخولي وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.*

- السعيد ملاح، ***التحول الديمقراطي كمدخل للإنفتاح السياسي في العالم العربي***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- السيد ولد أباه، ***الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل***، جداول للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2011.
- سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه، ***عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي***، دار الفكر، دمشق، 2006.
- عزمي بشارة، ***في الثورة والقابلية للثورة***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012.
- ـــــــــــ، ***في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2014
- علي خليفة الكواري وآخرون، ***لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.
- غسان سلامة، ***نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011.
- ـــــــــــ ،. وآخرون، ***ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2000.
- محمد جابر الأنصاري، ***العرب والسياسة اين الخلل، جذر العطل العميق***، دار الساقي، بيروت، 1998

*** المراجع باللغة الأجنبية:**

- *Ilan peleg,**Democratizing the hegernonic state : political transformation in the age of identity**, cambridge, cambridge university press, USA, 2007.*
- *Juan linz and Alfred stepen, **problems of democratic transitions and consolidation in southern Europe, south America and post communist Europe,** USA, johns Hopkins university press, 1996.*